



Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 511 أغسطس 2025، صفر 1447 هـ



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

* قرّرت النيابة العامة الخليفية تجديد حبس الخطيب الحسيني الشيخ عيسى المؤمن لمدة 15 يوماً. وكان سماحة الشيخ قد اعتقل في الأول من يوليو نظراً لدهه في الخطابة الحسينية الواعية خلال موسم عاشوراء. وأطلق سراح سماحة الشيخ بعد انتهاء محكوميته.



* أقدمت السلطات الأمنية الخليفية في البحرين، يوم الخميس 17 يوليو، على اعتقال الرادود الحسيني أيمن المقابي، عقب استدعائه للتحقيق في أحد مراكز الشرطة، حيث تم توقيفه على ذمة التحقيق. ويُعد المقابي من أبرز الرواديد في البحرين، حيث يُعرف بمشاركته الدائمة في إحياء المجالس الحسينية والموكب العزائية.

* في يوم الثلاثاء 15 يوليو، اعتقلت السلطات الخليفية الشاب حسن خالد خميس من منطقة السنابس، بعد استدعائه إلى مركز شرطة الحورة. وفي يوم الأربعاء 9 يوليو اعتقل حسين فريد الجزيري بتهمة كتابة تعليق مؤيد لإيران على منصة انستغرام.



* الأسير الحاج منير مشيمع بدأ في 20 يوليو إضراراً مفتوحاً عن الطعام، ذلك بعد تدهور حالته الصحية في سجن الحوض الجاف، ورفض السلطات الأمنية تمكينه من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة، رغم المطالبات المتكررة من عائلته وجهات حقوقية.

* أقدمت السلطات الأمنية الخليفية، يوم الإثنين 21 يوليو، على اعتقال الشابين علي ناجي عباس وعلي ياسر ضيف، عقب استدعائهما إلى مركز شرطة مدينة حمد (17)، حيث تم إبلاغهما بوجود حكم قضائي نافذ يقضي بسجنهما لمدة شهر وعشرين يوماً، إلى جانب غرامة مالية قدرها 500 دينار بحراني لكل منهما.



* أعلن معتقل الرأي، سماحة الشيخ ميرزا المحروس، إضرابه عن الطعام احتجاجاً على حرمانه من حقه في العلاج ابتداءً من يوم الخميس 24 يوليو. وقد قضى سماحته في سجن العدو الخلفي قرابة الخمسة عشر عاماً برغم معاناته أمراضاً عديدة.

* أجلت محكمة الاستئناف العليا الخليفية جلسة النظر في الاستئناف المقدم من خمسة من أسرى بلدة سماهيج، إلى الإثنين المقبل الموافق 28 يوليو، وذلك بعد إصدار حكم بالسجن لمدة سنة واحدة بحقهم بتاريخ 30 يونيو الماضي، على خلفية تهمة ذات طابع سياسي. والمعتقلون هم: عبدالله يوسف المؤذن، حسن مسعود، علي يوسف الحبيب، أحمد عبد اللطيف، وعلي رضا مشاخيل.

* وجهت منظمة "علماء في خطر" (Scholars at Risk)، وهي شبكة دولية تعنى بالدفاع عن حرية الأكاديميين وحقوق الإنسان، رسالة رسمية إلى السلطات الخليفية تحثُ فيها على الإفراج الفوري عن الأكاديمي البحراني المعتقل الرمز الدكتور عبد الجليل السنكيس، وذلك بالتزامن مع مرور أربع سنوات على بدء إضرابه المفتوح عن الطعام احتجاجاً على مصادرته أبحاثه من قبل سلطات السجن القمعية.



* مدّدت النيابة العامة حبس الرادود الحسيني السيد محمود الموسوي لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق. ويُعرف الموسوي بأنه من أبرز الأصوات العاشورائية في البحرين، حيث ارتبط اسمه بالقصائد التي تجسد الوجدان الشعبي والانتماء للهوية الدينية والوطنية.

شراء الموقف الأمريكي بأموال الشعب لن يحمي النظام الأيل إلى السقوط

لماذا لا يمر أسبوع واحد بدون أن يكون هناك معتقلون سياسيون في البحرين؟ ما السر الذي يجعل شعب هذا البلد مستهدفاً بشكل دائم من قبل نظام الحكم الجاثم على صدور أبنائه؟ ما الذي اقترفه البحرينيون من جرم لكي يتم استهدافهم بالسجن والتعذيب والإعدام والحرمان من أبسط الحقوق السياسية؟ من المؤكد أنه ابتلاء إلهي لهذا الشعب الصابر الذي آمن بالله ورسالاته، وقرّر منذ عقود أن يكون حراً ورفض العبودية لغير الله. ولكن شاعت الأقدار أن يحكمهم شرار الخلق وأبعد الحكومات عن الإنسانية والدين، فأمعنوا فيهم قتلاً وسجناً وتعذيباً وتشريداً. وقد مضى على هذه المعاملة أكثر من نصف قرن، أي منذ ما يسمى "الاستقلال" في العام 1971. هذا الاستقلال الذي ستمر الشهر المقبل ذكراه الرابعة والخمسون لم يتحقق إلا بعد نضال طويل خاضته أجيال من أبناء الشعب الذين تعرضوا للتنكيل في سجون جدة والقلعة، وشردوا حتى وصلوا جزيرة سانت هيلانة وسط المحيط الأطلسي، وعلقوا على المشانق انتقاماً وحقداً. برغم ذلك كله، نشأت الأجيال مفطورة على عشق الحرّية ورفض التخلي عنها، وتبّنت النضال طريقاً لتحقيقها. كانت هذه عقيدة المناضلين منذ أكثر من مائة عام، ولم يطرأ تغييرات تذكر عليها. فكانت إرثاً ينتقل عبر الأجيال حتى وصلت الجيل الحاضر الذي يعاني كذلك من التنكيل التاريخي. فها هي السجون تضم مئات المناضلين الذين تجاوز بعضهم السبعين من العمر، وبعضهم الآخر لم يتجاوز الخامسة عشرة. فسجن الحوض الجاف يضم في غرف التعذيب شباباً لم يبلغوا الحلم، يرفضون التخلي عن الحرّية أو الاستسلام للطغمة الخليفية الحاكمة.

عندما يكون النضال "جيلياً" فإنه يصبح بمرور الزمن الحالة الطبيعية ويخرج عن الدائرة الفردية أو الخاصة. لذلك ما أن تتوفر فرصة للتعبير عن رفض الحكم الجائر حتى يهرع الجميع إلى الشوارع في تظاهرات واحتجاجات جماهيرية عملاقة، لتتصدى لهم قوات العنف والتنكيل الخليفية من أجل قمعهم بوحشية. وتكفي الإشارة إلى وجود الشاب الدرازي حسن علي العنقوز الذي هشم جلاوزة النظام مجتمته بإحدى التظاهرات الأخيرة. ولتأكيد طبيعة التنكيل الخلفي لا بد من استحضار ظاهرة السجن الجماعي لمن يحدث نفسه برفع صوته ضد الاستبداد والقمع والعمالة والتطبيع مع العدو. وهذا بالضبط ما يفعله شباب البحرين وقادتهم. فكل قضية قومية أو وطنية ذات مغزى تحظى بتفاعل واسع من قبل المواطنين الذين تممّقت روح النضال والفداء في نفوسهم، فلم يعد لدى الخليفين المتسلطين على رقاب الناس سوى القمع الجماعي الشرس الذي يؤدي عادة إلى عكس أهداف الخليفين. فكلما تعمق التنكيل والاضطهاد تضاعفت أعداد المشاركين في الاحتجاج والتصدى للحاكم الجائر الذي يمارس المنكرات بحق الأبرياء من أبناء الشعب والوطن.

وعندما يكون النضال "جيلياً" كذلك فإنه يعبر حدود الطائفة والأصل والحزب، ويصبح ظاهرة وطنية تنصهر في بوتقتها القطاعات الوطنية بدون تمييز. هنا يصبح الكل "بحرانياً" يشعر بالانتماء للوطن ويهتف من أجل حرّيته ويتحدى الطاغية وعصابته الذين يسومون الناس سوء العذاب. وقد استخدم نظام الحكم الخلفي التمايز الديني أو المذهبي أو العرقي سلاحاً في ما يعتبره "معركة وجود" بين الخليفين والبحرانيين. فلم تعد هناك قداسة لإنسانية الإنسان أو انتمائه للوطن، بل أصبح الجميع مستهدفاً من قبل العائلة الحاكمة التي أصبحت تؤمن بعدم إمكان التعايش مع السكان الأصليين (شيعة وسنة) وعمدت لإحداث تغيير سياسي في البلاد يهدف لتكوين كتلة بشرية داعمة للحكم الخلفي، ومتخلفة بذلك عن طموحها في بناء وطن منسجم مع نفسه ومكوناته، ورافض لكافة أساليب التمييز والتشظير المجتمعي. الوطن هنا ليس هو الأساس في المعادلة السياسية التي يسعى الحاكمون لرفضها على البلاد، بل أن المصالح الفئوية للحاكمين تحظى بالأولوية القصوى في هذه المعادلة الصعبة. وقد أدرك المواطنون هذه الحقائق منذ عقود، وقرّروا القفز عليها من أجل الوصول إلى بلد منسجم مع نفسه، وراض عن تصرفات أهله وسياساتهم.

البقية على صفحة 8



في 20 يوليو تظاهر البحرينيون من أجل التضامن مع غزة وأهلها. وخرجت أعداد منهم بمنطقة أبو صبيح رافعين لافتات تحمل شعارات التضامن والصمود. وأبدع الفنانون البحرينيون في رسم لوحات تعبر عن هذا التضامن، وتظهر حقيقة التعاطف الشعبي في المجتمع البحراني بكافة أطرافه، وهذا الموقف يعتبر رداً بليغاً على السياسات الخليفية التي تمارس التطبيع مع المحتل الإسرائيلي بدون حياء أو خجل. يقوم البحرينيون بذلك وهم يعلمون أن الخلفيين سينتقمون منهم لهذا الموقف.



ينقن البحرينيون في عرض المشاكل التي تواجههم، وقد أصبحت هناك ميزة خاصة لهذه الكاريكاتيرات التي انتشرت مؤخراً متطرفة للعديد من القضايا ومنها استمرار الخلفيين في سرقة الأراضي والتطبيع مع العدو بالإضافة للقضايا السياسية المحلية.



في 5 يوليو احتشدت الجماهير في المنامة عشية العاشر من المحرم، لاستماع الخطاب السنوي بالمناسبة والمشاركة في مواكب العزاء.



منظمة "علماء في خطر" تدعو للإفراج الفوري عن د. السنكيس

وجّهت منظمة "علماء في خطر" (Scholars at Risk)، وهي شبكة دولية تعنى بالدفاع عن حرية الأكاديميين وحقوق الإنسان، رسالة رسمية إلى السلطات الخليفية تحث فيها على الإفراج الفوري عن الأكاديمي البحراني المعتقل الرمز الدكتور عبد الجليل السنكيس، وذلك بالتزامن مع مرور أربع سنوات على بدء إضرابه المفتوح عن الطعام احتجاجاً على مصادرة أبحاثه من قبل سلطات السجن القمعية.

وجاء في الرسالة التي وُجّهت إلى النائب العام الدكتور علي بن فاضل البوعيين، بتاريخ 8 يوليو 2025، أن الدكتور السنكيس، الأستاذ المتقاعد في الهندسة الميكانيكية بجامعة البحرين، ما يزال قيد الاعتقال التعسفي منذ العام 2011، على خلفية مشاركته في تظاهرات سلمية مؤيدة للديمقراطية، حيث حُكّم عليه بالسجن المؤبد بعد محاكمة تفتقر للمعايير الدولية للعدالة.

وأشارت المنظمة إلى أن الدكتور السنكيس بدأ في 8 يوليو 2021 إضراباً عن الطعام احتجاجاً على مصادرة مخطوطة بحثية قضى أربع سنوات في إعدادها حول اللهجات العربية في البحرين، ولم يتناول منذ ذلك الوقت سوى مكملات غذائية سائلة ومشروبات خفيفة، ما أدى إلى تدهور خطير في حالته الصحية.

وأكدت الرسالة أن الدكتور السنكيس يعاني اليوم من مشاكل صحية معقدة بينها انخفاض عدد كريات الدم البيضاء، ورعشة، وآلم في الكتف، ومشاكل في البروستاتا، مشيرة إلى أنه لا يزال محتجزاً في الحبس الانفرادي داخل مركز كانو الطبي، حيث يُحرم من العلاج الطبيعي المناسب لوضعه الصحي والإعاقات التي يعاني منها.

وأعربت منظمة "علماء في خطر" عن قلقها العميق إزاء استمرار احتجاز الدكتور السنكيس في ظل تجاهل مقلق للمواثيق الدولية والمعايير المتعلقة بالإجراءات القانونية والمحاكمات العادلة، لا سيما تلك المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي تُعد البحرين طرفاً فيه.

ودعت المنظمة النائب العام للتدخل العاجل لضمان سلامة الدكتور السنكيس أثناء احتجازه، وضمان حصوله على الرعاية الصحية اللازمة، والسماح له بالتواصل المنتظم مع أسرته، مع تأكيد مطلبها بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه وإسقاط جميع التهم المرتبطة بممارسته السلمية لحقوقه الأساسية.

وشملت الرسالة نسخاً موجهة إلى شخصيات بحرانية ودولية بارزة، من بينها الحاكم الخليفية المتصهين حمد الخليفة، ووزير العدل، وسفراء البحرين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إضافة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة، وعدد من مسؤولي حقوق الإنسان الدوليين.

ويُذكر أن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة كان قد أصدر في مايو 2023 رأياً رسمياً صنّف فيه اعتقال الدكتور السنكيس بأنه تعسفي، ودعا السلطات الخليفية إلى إطلاق سراحه وتعويضه عن الضرر الذي لحق به.

روايتان متناقضتان: تقرير حقوقي يفضح انتهاكات عاشوراء في البحرين وسط صمت رسمي وتلميع إعلامي!

طالت مناطق مثل باربار، سترة، البلاد القديم، السنايس، الجفير، عالي، المصلى، الديه، وأبوصيع، حيث تمت إزالة المجسمات والرايات والباقيات العاشورائية بالقوة، وتعرض عدد من إدارات المآتم للاستدعاء والمساءلة والتهديد، فيما أجبر بعض الخطباء والروايد على توقيع تعهدات تمنعهم من تكرار استخدام شعارات أو التطرق إلى رموز دينية محددة.

وبالتوازي مع القمع الميداني، رصد التقرير ما وصفه بخطاب رسمي دعائي قائم على التلميع والإنكار، حيث لم تتوقف تصريحات المسؤولين عن الإشادة بـ"نجاح الموسم" و"الجهود الأمنية والتنظيمية"، في تجاهل تام لمئات التوثيقات الحقوقية والشكاوى الشعبية. وأشار إلى أن وزير الداخلية تحدث قبيل انطلاق موسم عاشوراء بلغة تدعو إلى "الانضباط والمسؤولية"، بينما كانت قواته تحاصر البلدات الشيعية وتمنع الخطباء من الدخول وتراقب المعزين، فيما أصدر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بياناً يتضمن عبارات فضفاضة تُفهم على أنها تحذير غير مباشر من تجاوز ما تسميه الدولة "الخطاب العفواني".

وأضاف التقرير أن الأجهزة الأمنية صادرت قمصاناً دينية، واعتقلت مواطنين فقط لأنهم ارتدوا ملابس تحمل صوراً رمزية أو شعارات حسينية، كما جرت اعتقالات في صفوف القاصرين دون السماح بحضور ذويهم أو محاميهم، في انتهاك صارخ للقوانين المحلية والدولية. واستتكرت المنظمة استخدام القوة المفرطة والرقابة الشديدة التي فرضتها الأجهزة الأمنية على حركة المشاركين، متهمه السلطات القمعية بفرض حالة من العسكرة الشاملة على الأحياء الشيعية تحت ذريعة التنظيم، بينما الهدف الحقيقي هو الترهيب والمراقبة وتكميم الشعائر.

ورغم اتساع رقعة الانتهاكات، أصرّ المسؤولون الرسميون في البرلمان العربي ومجلس النواب في البحرين على الترويج لصورة مثالية، معتبرين أن ما جرى يعكس "تماسكاً وطنياً"، فيما وصف التقرير هذا الخطاب بأنه منفصل عن الواقع ويعكس محاولة فاشلة لتجميل صورة النظام المتصهين أمام المجتمع الدولي.

وختمت المنظمة تقريرها بتحميل وزارة الداخلية الخليفية المسؤولية الكاملة عما جرى من انتهاكات، مطالبة بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، وفتح تحقيق مستقل وشفاف في حادثة حسن العفوز، ومحاسبة جميع المتورطين في القمع، وداعية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الضغط على حكومة آل خليفة لاحترام التزاماتها

في مجال حقوق الإنسان وحرية الدين والمعتقد. وأكدت أن ما جرى خلال موسم عاشوراء لا يعكس فقط أزمة في الحريات الدينية، بل يعكس انهياراً في ثقة الناس بالرواية الرسمية، وتكريساً لواقع التمييز الطائفي الذي بات سمة متجذرة في تعامل الدولة مع المواطنين الشيعية.

البحرين اليوم - واشنطن كشفت منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" (ADHRB) عن مشهد قاتم من الانتهاكات الأمنية والاضطهاد الديني الذي رافق موسم عاشوراء هذا العام (2025) في البحرين، معتبرة أن النظام الخليفية مارس أقصى أنواع التضييق على المواطنين الشيعة في وقت سوّق فيه عبر خطابه الرسمي صورة مثالية عن موسم "مَرّ بنجاح" تحت رعاية ملكية مزعومة، وهو ما وصفته المنظمة بازدواجية فاضحة في الخطاب وانفصام تام بين الإعلام الرسمي والواقع الميداني.

التقرير الحقوقي الصادر اليوم الأربعاء 16 يوليو، الذي جاء مفصلاً ومسنوداً بتوثيقات بالصوت والصورة، أكد أن السلطات الخليفية صدّعت هذا العام من وتيرة القمع بشكل غير مسبوق، عبر استدعاءات واعتقالات طالت أكثر من 60 مواطناً من مختلف المناطق، بينهم علماء دين وروايد ورؤساء مآتم، إلى جانب حملة موسعة لإزالة المظاهر الدينية والحسينية من الشوارع والبلدات الشيعية، في سلوك لم يعد يُخفي نوايا الاستهداف الممنهج للهوية الدينية للطائفة الشيعية.

واستعرض التقرير عدداً من الحوادث المفصلية التي شكلت صدمة للرأي العام، وعلى رأسها حادثة الاعتداء الوحشي الذي تعرض له الشاب حسن العفوز في بلدة الدراز، حيث أظهر مقطع فيديو لحظة ضربه من قبل أحد العناصر الأمنية على رأسه بأداة حادة بينما كان يرفع راية عاشورائية، ما أدى إلى سقوطه على الأرض وهو يئزف ويصارع الألم دون أن يتلقى إسعافاً فورياً، لينقل بعدها في حالة حرجة إلى المستشفى بعد إصابته بكسر في الجمجمة ونزيف دماغي، قبل أن يدخل في غيبوبة جزئية ويتعرض لاحقاً لمضاعفات صحية خطيرة استدعت إجراء عمليتين جراحيّتين. ورغم كل ذلك، اكتفت وزارة الداخلية الخليفية ببيان مقتضب وصفت فيه ما جرى بأنه "إجراء قانوني ضد إشغال الطريق"، بينما ادعت وحدة التحقيق الخاصة لاحقاً أن إصابة العفوز ناتجة عن "حجر ألقاه أحد المتجمهرين"، في محاولة مضبوحة للتغطية على الاعتداء وتبرئة الجناة.

وأكدت المنظمة أن هذا النمط من التبرير والتعمية يكشف عن سياسة الإفلات من العقاب، مشيرة إلى أن السلطات لم تتخذ أي خطوة لمحاسبة المتورطين رغم وضوح الأدلة والشهادات. كما وثّق التقرير حملات القمع التي



نموذج من القمع الشهر الماضي

* اعتقلت الأجهزة الأمنية في البحرين فجر الجمعة 4 يوليو الشاب محمد أحمد رضي من أهالي العكر.

* قامت الأجهزة الأمنية يوم الثلاثاء 8 يوليو باعتقال الشاب أحمد جعفر الزاكي أحد أبناء منطقة مقاب، وذلك بعد أن قام بتسليم نفسه تنفيذاً لحكم قضائي صادر بحقه يقضي بسجنه لمدة شهرين.

* أمرت النيابة العامة في 8 يوليو بتمديد توقيف الأسير حسين هلال خليل، من أهالي منطقة الدراز، لمدة أسبوعين على ذمة التحقيق. وكان قد اعتقل في 26 يونيو على خلفية اتهامه بالمشاركة في تعليق الرايات السوداء والياقات الخاصة بإحياء شعائر شهر محرّم.

* قررت النيابة العامة يوم الثلاثاء 8 يوليو تمديد حبس الخطيب الشيخ حسين عبدالكريم، والرادود السيد محمود الموسوي والرادود مجتبي العابد لمدة 7 أيام على ذمة التحقيق لمشاركتهم في إحياء عاشوراء.

* قرّر الخليفيون حبس الخطيب الحسيني الشيخ حسين عبد الكريم، حفيد الملا عطية الجمري 7 أيام على ذمة التحقيق بسبب مشاركاته بإحياء عاشوراء.

* قوات النظام اعتقلت مرتضى وحسين النشابية خلال إحياء عاشوراء يومي 2 و3 يوليو.

* النظام الخليفي يعتقل الخطيب الحسيني الشيخ كاظم درويش.

* قررت النيابة العامة حبس الأسير محمد الشهابي 30 يوماً على ذمة التحقيق ووجهت له تهم التحريض على الإرهاب بسبب ارتدائه قميصاً بصورة أحد علماء الدين.

* أقدمت السلطات الأمنية الخليجية، يوم الإثنين 21 يوليو، على اعتقال الشابين علي ناجي عباس وعلي ياسر ضيف، عقب استدعائهما إلى مركز شرطة مدينة حمد (17)، حيث تم إبلاغهما بوجود حكم قضائي نافذ يقضي بسجنهما لمدة شهر وعشرين يوماً، إلى جانب غرامة مالية قدرها 500 دينار بحراني لكل منهما.

بيان كبار علماء البحرين:

الأمة مسؤولة والمجتمع الدولي مساءل عن كسر الحصار وإغاثة غزة

بسم الله الرحمن الرحيم ندين بما للإدانة من حصار غزة وتجويع صغارها وكبارها ونسائها وأطفالها على أيدي الصهاينة العتاة، ونستنكر ما انتهى إليه حال الأمة من إغضاء وتجاهل لا تغيب معه ملهوفاً ولا تدفع ظلامه.

* والأمة الإسلامية والمجتمع الدولي في دائرة المسؤولية والمساءلة عن كسر هذا الحصار الجائر وإغاثة أطفال غزة ونجدة أهلها.*

والله اللطيف الخبير نسال أن يلطف بأهلنا في غزة، وأن يدفع عنهم، ويكفيهم هول عدوهم.

الموقعون:

السيد عبد الله الغريفي
الشيخ محمد صالح الربيعي
الشيخ محمود العالي
الشيخ محمد صنقور
الشيخ علي الصدي

آخر سكان قرية الخريبة يُطردون قسراً من أجل مشروع نيوم

إلى الانتقال إلى مناطق نائية بين تبوك وضباء، غالباً في أحياء تفقر إلى الخدمات الأساسية وتُصنّف ضمن الفئات الأفقر.

حتى أولئك الذين لجأوا إلى قرى مجاورة — مثل الخريبة نفسها — لم يسلموا من التهديد المستمر بالإخلاء، مما أبقى أوضاعهم المعيشية والاجتماعية في حالة دائمة من عدم الاستقرار والقلق.

ليست انتهاكات حقوق الحويطي سوى حلقة في سلسلة طويلة من مصادرة الأراضي والتهجير القسري الذي تمارسه السلطات السعودية، والذي تصاعد مؤخراً مع مشاريع عملاقة مثل نيوم و"وسط جدة". فمُنذ أكتوبر 2021، شهدت جدة إحدى المدن المرشحة لاستضافة كأس العالم - عمليات هدم وإخلاء جماعي أثرت على نصف مليون شخص، بانتهاكات صارخة للمعايير الدولية.

كما سلّطت تقارير سابقة الضوء على مخاطر انتهاكات حقوق العمال في نيوم، بالإضافة إلى الكارثة البيئية التي يتسبب فيها المشروع، مما يزيد من تداعياته الإنسانية الخطيرة.

تدعو القسط السلطات السعودية إلى: فتح تحقيق عاجل وشفاف في عمليات الإخلاء القسري.

توفير التعويض اللازم للمتضررين. تلبية الاحتياجات العاجلة للمهجرين، بما في ذلك السكن والخدمات الأساسية.

الإفراج الفوري وغير المشروط عن معتقلي قبيلة الحويطات.

كما تدعو المنظمة الشركات والمستثمرين المشاركين في مشروع "نيوم" إلى مراجعة التزاماتهم بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، واستخدام نفوذهم للضغط من أجل وقف الانتهاكات المستمرة، بما في ذلك المطالبة بإطلاق سراح المحتجزين من أفراد الحويطي.

إن هذا الواقع المأساوي يثير تساؤلات جذية حول شرعية اختيار السعودية لاستضافة كأس العالم 2034، في ظل استمرارها في انتهاك أبسط حقوق السكان في المناطق التي تقام فيها مشاريع مرتبطة بالطولة.



في تصعيد جديد لسلسلة انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بمشروع "نيوم"، أقدمت قوات أمن الدولة السعودية، مساء 16 يونيو 2025، على طرد والدة عبد الرحيم الحويطي وشقيقته — آخر سكان قرية الخريبة — قسراً من منزلهم، بحضور محافظ ضباء محمود الحربي. تمثل هذه الحادثة حلقة أخرى في مسلسل الإخلاء القسري والانتهاكات الجسيمة بحق سكان المنطقة، مما يثير تساؤلات حول جدوى اختيار الموقع كإحدى المدن المضيفة لكأس العالم 2034 في السعودية.

تعود جذور الأزمة إلى يناير 2020، حين تلقى سكان قرية الخريبة وعدداً من القرى الأخرى في منطقة تبوك إشارات بالإخلاء القسري، بهدف إفساح المجال أمام مشروع "نيوم"، الذي يُعد أحد أبرز مشاريع رؤية السعودية 2030. وعلى الرغم من احتجاجات الأهالي — وغالبينهم من قبيلة الحويطي، إحدى القبائل العربية في المنطقة — وتقديمهم عرائض واعتراضات رسمية،

شرعت السلطات في تنفيذ قرارات الإخلاء في مارس من العام نفسه، مستخدمة أساليب قمعية شملت الاعتقالات التعسفية لعشرات السكان.

أصبحت القرية الآن خالية بالكامل بعد أن شهدت عمليات هدم واسعة في ديسمبر 2023 حيث دُمّر حوالي 15 منزلاً وأجبر سكانها على المغادرة.

كانت عائلة الحويطي آخر من تمسك بأرضه، رافضة التهجير طالما ظل أبناؤها في السجن بسبب احتجاجهم السلمي على الإخلاء. سبق أن وجهت إدارة نيوم إنذاراً نهائياً بضرورة إخلاء المنزل، وحول الأمر إلى إمارة تبوك لتنفيذه.

في مساء يوم 16 يونيو 2025، اقتحمت قوات أمن الدولة منزل والدة عبدالرحيم الحويطي — الذي قُتل برصاص قوات الأمن عام 2020 بعد معارضته لسياسات الإخلاء — بحضور محافظ ضباء محمود الحربي. وقد جاء الاقتحام بعد رفضها إخلاء المنزل دون الإفراج عن أبنائها المعتقلين قسراً.

قامت القوات بطردها مع ابنتها تحت تهديد السلاح، منهيّة بذلك فصلاً طويلاً من الصمود والمقاومة السلمية في وجه سياسات الاستبداد، وذلك من أجل مشروع مثير للجدل.

وتفتت منظمة القسط عن كتب كيف أن العشرات ممن اعتقلوا بسبب مقاومتهم السلمية للتهجير القسري، حوكموا لاحقاً بموجب قانون مكافحة الإرهاب في المملكة، وصدر بحقهم أحكام بالسجن تتراوح بين 15 و50 سنة، وفي بعض الحالات صدرت ضدهم أحكام بالإعدام. ورغم الإفراج مؤخراً عن عدد من أفراد قبيلة الحويطي ضمن حملة إفراجات واسعة، من بينهم عبد الله دخيل الله الحويطي (50 سنة) وثامر تيسير الحويطي (20 سنة)، فإن الكثيرين لا يزالون في السجن، وبعضهم على قوائم الإعدام.

عقب الطرد القسري الذي شهدته المنطقة عام 2020، اصطدم السكان بسياسة تعويضات اتّسمت بالتعسف وانعدام الشفافية. فقد حُرّم عدد كبير منهم من التعويضات التي وُعدوا بها، في ظل غياب آليات واضحة للمراجعة أو الاعتراض.

كما قوبلت مطالبهم بالاستقرار في مواقع قريبة من قراهم الأصلية بالرفض، ما اضطر كثيرين

العفو الدولية: "زيادة مفزعة" في عمليات الإعدام بالسعودية



تطبيق هذه العقوبة في إطار الجرائم المتعلقة بالمخدرات يُعد أيضًا انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي والمعايير الدولية". وأضافت كريستين بيكرلي قائلة: "إننا نشهد اتجاهًا مروعًا حقًا حيث تنفذ عقوبة الإعدام بوتيرة مروعة في المواطنين الأجانب عقابًا على جرائم ما كان ينبغي أبدًا أن يعاقب مرتكبها بالإعدام. ويفضح هذا التقرير الواقع القاتم والمميت الكامن وراء الصورة التقدمية التي تحاول السلطات إظهارها للعالم".

وتعد الإعدامات التي نفذت في عام 2024، والبالغ عددها 345، أعلى رقم من الإعدامات تسجله منظمة العفو الدولية في السعودية منذ أكثر من ثلاثة عقود؛ وقد أعدم قرابة 35% من هؤلاء، أي 122 شخصًا، عقابًا على جرائم تتعلق بالمخدرات، وهو أعلى معدل سنوي ترصده منظمة العفو الدولية منذ أن بدأت في تسجيل الإعدامات في السعودية عام 1990. وفي عام 2024، كانت السعودية ضمن أربعة بلدان فقط ورد أنها نفذت أحكام الإعدام عقابًا على جرائم متعلقة بالمخدرات.

وفي تحول كبير في سياستها، تراجعت السعودية فجأة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 عن وقف مؤقت في تنفيذ أحكام الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات استمر لمدة 33 شهرًا، وكان قد أعلن عنه في يناير/كانون الثاني 2021؛ وقد أعدمت السعودية أكثر من 262 شخصًا ممن أُدينوا بتهم تتعلق بالمخدرات منذ ذلك الحين - أي ما يقرب من نصف مجموع الإعدامات المسجلة المتعلقة بجرائم المخدرات خلال فترة العشر سنوات التي أخضعت للتحليل.

ويستند هذا التقرير إلى تحليل كمي شامل لعمليات الإعدام المُبلَّغ عنها على مدى أكثر من عشر سنوات، وإلى دراسة متعمقة لقضايا مواطنين أجانب أُعدموا.

وفي تناقض صارخ مع ما سبق أن أدلى به ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من تصريحات علنية تفيد بأن المملكة تحد من عقوبة الإعدام في جرائم التعزير، فإن هذا التحليل يكشف عن نمط يتمثل في ممارسة القضاة لسلطتهم التقديرية في تشديد العقوبات وتوقيع أحكام الإعدام، حتى في قضايا جرائم غير القتل العمد، بدلًا من أن يستخدموا هذه السلطة التقديرية في الحد من فرض عقوبة الإعدام. ويظهر تحليل منظمة العفو الدولية أن 122 من أحكام الإعدام التعزيرية التي صدرت في جرائم تتعلق بالمخدرات قد نفذت خلال عام 2024 وحده، وأن 118 من هذه الأحكام قد نفذت خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2025.

المواطنون الأجانب يتحملون وطأة عمليات الإعدام المتعلقة بجرائم المخدرات

يبرز التقرير كيف يُعاقب المواطنون الأجانب بالإعدام بمعدل مروع على جرائم تتعلق بالمخدرات، وتشمل جنسيات من أُعدموا على مدى العقد المنصرم بوجه خاص الباكستانيين (155)، والسوريين (66)، والأردنيين (50)، واليمنيين (39)، والمصريين (33)، والنيجيريين (32)، والصوماليين (22)، والإثيوبيين (13)، إلى جانب مواطنين من جنسيات أخرى؛ ولا يزال عشرات آخرون من المواطنين الأجانب معرضين لخطر الإعدام الوشيك.

ويواجه المواطنون الأجانب تحديات إضافية في تلقيهم محاكمات عادلة في السعودية؛ فهي ليست بلدهم الأصلي، ونظام العدالة الجنائية فيها يفتقر للشفافية بطبيعته. البقية على صفحة 5

وقد تعرضت المملكة لانتقادات متكررة حيث تقول منظمات حقوق الإنسان إنها واحدة من الدول التي لديها أعلى عدد من عمليات الإعدام في جميع أنحاء العالم، على الرغم من الوعود السابقة بأن الرياض كانت تحد من عقوبة الإعدام في بعض الحالات. وانتهى تعليق غير رسمي لعقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بعد ما يقرب من عامين.

مراجعة: حسن زينيد
السعودية: تقرير جديد يندد بالتصاعد المروع في تنفيذ عمليات الإعدام بما في ذلك إعدام المواطنين الأجانب المدانين بجرائم تتعلق بالمخدرات أصدرت منظمة العفو الدولية اليوم تقريرًا جديدًا يلفت الأنظار إلى التصاعد المروع في تنفيذ عمليات الإعدام في السعودية خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما في قضايا الجرائم المتعلقة بالمخدرات، ويسلط الضوء على الأثر البالغ لهذه الإعدامات على المواطنين الأجانب.

فخلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025، أعدمت السعودية 1,816 شخصًا، وفقًا لتقارير وكالة الأنباء السعودية الرسمية؛ وقد أعدم واحد من بين كل ثلاثة من هؤلاء الأشخاص تقريبًا بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات، وهي جرائم لا يجوز معاقبة مرتكبها بالإعدام وفقًا للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وخلال فترة السنوات العشر المذكورة، بلغ عدد من نُفذت فيهم عقوبة الإعدام عقابًا على جرائم تتعلق بالمخدرات 597 شخصًا، كان ثلاثة أرباعهم تقريبًا (75%) من المواطنين الأجانب.

وفي عام 2024، بلغ عدد الإعدامات التي نُفذت في السعودية 345، وهو رقم لم يسبق له مثيل؛ أما في هذا العام، من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2025، فقد أعدمت السعودية حتى الآن 180 شخصًا على وجه الإجمال.

وفي يونيو/حزيران 2025 وحده، أعدمت السعودية 46 شخصًا، منهم 37 أُعدموا بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات - أي أن المعدل المتوسط للإعدامات المتعلقة بجرائم المخدرات يتجاوز واحدًا يوميًا؛ ومن بين هؤلاء 34 مواطنًا أجنبيًا من إثيوبيا، والأردن، وباكستان، وسوريا، والصومال، ومصر، ونيجيريا. إننا نشهد اتجاهًا مروعًا حقًا حيث تنفذ عقوبة الإعدام بوتيرة مروعة في المواطنين الأجانب عقابًا على جرائم ما كان ينبغي أبدًا أن يعاقب مرتكبها بالإعدام.

وقالت كريستين بيكرلي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن "استخدام السعودية عقوبة الإعدام بلا هوادة ولا رأفة، بعد محاكمات فادحة الجور، لا يُظهر فحسب استخفافًا مريعًا بحياة البشر، بل إن

ماجدة بوعدة تتابع المنظمات الحقوقية ملف الإعدام في المملكة العربية السعودية بقلق، وتحدثت عما وصفته بـ "زيادة مفزعة" في عمليات الإعدام، مشيرة إلى أن نسبة الأجانب المحكومين كبيرة.

خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025، أعدمت السعودية 1816 شخصًا حسب أمنيستي وجدت منظمة العفو الدولية زيادة وصفتها بـ "المفزعة" في عمليات الإعدام في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك العديد من الرعايا الأجانب الذين أُدينوا بجرائم تتعلق بالمخدرات، وفقًا لتقرير جديد صدر اليوم الاثنين (السابع من يوليو/تموز 2025).

إحصائيات مقلقة

وأشارت المنظمة إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025، أعدمت السعودية 1816 شخصًا. وقالت منظمات حقوق الإنسان إن ما يناهز واحدًا من كل ثلاثة، تم إعدامهم بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات، وكان 75% منهم من الرعايا الأجانب.

وفي يونيو/حزيران 2025 وحده، أعدمت المملكة 46 شخصًا، من بينهم 37 بجرائم تتعلق بالمخدرات، أي بمعدل يزيد عن إعدام واحد يوميًا يتعلق بالمخدرات، وفقًا لمنظمة العفو الدولية، وكان 34 منهم من الرعايا الأجانب.

وقالت كريستين بيكرلي، نائبة المدير الإقليمي لمنظمة العفو الدولية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "إننا نشهد اتجاهًا مروعًا حقًا، حيث يتم إعدام الرعايا الأجانب بمعدل مفزع لجرائم لا ينبغي أن يعاقب عليها بالإعدام مطلقًا. ويكشف هذا التقرير عن الواقع المظلم والقاتل الكامن وراء الصورة التقدمية التي تحاول السلطات إظهارها عالميًا".

وقالت المنظمة إن الجنسيات الأكثر تأثرًا خلال العقد الماضي تشمل 155 باكستانية، و66 سوريا، و50 أردنية، إلى جانب آخرين، مضيفة أن عشرات آخرين من الرعايا الأجانب ما زالوا معرضين لخطر الإعدام الوشيك.

أعلى معدل منذ 3 عقود

وقالت منظمة العفو الدولية إن عام 2024 شهد أعلى عدد من عمليات الإعدام التي تم تسجيلها في المملكة منذ أكثر من ثلاثة عقود، والتي بلغت 345 إعدامًا. وفي العام نفسه، كانت المملكة العربية السعودية واحدة من أربع دول فقط في العالم أبلغت عن عمليات إعدام لجرائم تتعلق بالمخدرات.

العفو الدولية: التكملة من الصفحة 4

فقد قال أحد الأقارب لمنظمة العفو الدولية: “لا نعرف إن كان لديهم وثائق المحكمة الخاصة بهم... ولا نستطيع الحصول على أي وثائق قضائية لأننا ليس لدينا أحد داخل البلد يدعمنا في القضية، كممثل قانوني؛ وهناك أيضًا حاجز لغوي. اعتقل شقيقي في غضون أسبوع منذ رحيله عن إثيوبيا، أثناء عبوره الحدود اليمنية؛ لم يكن يدرى شيئًا عما كان سيواجهه على الحدود السعودية”.

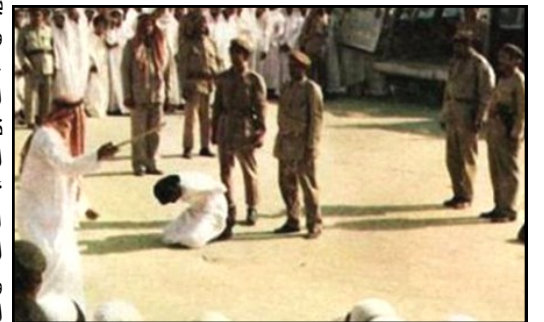
وبالتعاون مع منظمين شريكتين هما المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ومنظمة جاستس بروجكت باكستان (Justice Project Pakistan)، وثقت منظمة العفو الدولية قضايا 25 من المواطنين الأجانب من إثيوبيا، والأردن، وباكستان، والصومال، ومصر، من المدانين بجرائم تتعلق بالمخدرات، وقد أعدم بعضهم بالفعل ولا يزال الآخرون مسجونين في السعودية حاليًا في انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام فيهم.

واستنادًا لمقابلات معمقة مع عائلات 13 من هؤلاء الخمسة والعشرين شخصًا، ومع أفراد من المجتمع المحلي، ومسؤول قنصلي، ودراسة ووثائق ومستندات قضائية، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن المستوى التعليمي المحدود لهؤلاء المواطنين الأجانب المحكوم عليهم بالإعدام، وخلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بالحرمان، قد جعلتهم أكثر عرضة للاستغلال أثناء هجرتهم، وزادت من صعوبة حصولهم على التمثيل القانوني في السعودية.

ويوضح التقرير بالتفصيل أوجه الإخفاق المنهجية في ضمان حقهم في محاكمة عادلة، بما في ذلك عدم إمكانية الحصول على التمثيل القانوني، ونقص الدعم القنصلي، وعدم تيسر ترجمة شفوية وافية، من جملة أمور أخرى.

وتضمنت أربع على الأقل من القضايا الموثقة أفرادًا أفادوا أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم على ذمة المحاكمة بهدف انتزاع “اعترافات” منهم؛ فقد تراجع مثلًا حسين أبو الخير، وهو أب لثمانية أولاد يبلغ من العمر 57 عامًا؛ عن “اعترافه” المشوب بالتعذيب مرات عديدة أثناء إجراءات محاكمته، قائلاً إنه تعرض للضرب لدرجة أنه لم يعد قادرًا على الإمساك بقلم؛ ومع ذلك، استخدم القاضي أقواله التي يدين فيها نفسه كدليل لإدانته. ومثل هذه الممارسات تخلّ بالتزامات السعودية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، فضلاً عن الضمانات الدولية الأخرى التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام.

ووصف الأقارب لمنظمة العفو الدولية ما كابده المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم من المعاناة والعذاب النفسي الهائل؛ فقد ظل الكثيرون منهم لا يعلمون مال الطعون التي قدموها في الأحكام



الصادرة ولا التاريخ المحتمل لإعدامهم؛ بل في بعض الحالات، لم يبلغهم مسؤولو السجن بموعد تنفيذ الإعدام إلا قبل يوم واحد من تنفيذ الإعدام. وعلمت بعض العائلات بتنفيذ أحكام الإعدام عن طريق محتجزين آخرين أو عبر تقارير وسائل الإعلام. وفي جميع الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، احتفظت السلطات السعودية بجناامين المدعنين، فحرمت أقاربهم من حقهم في نعيهم ودفنهم وفقاً لممارساتهم الدينية – وهذا مسك نددت به هيئات الأمم المتحدة باعتباره شكلاً من أشكال سوء المعاملة.

وقالت زينب أبو الخير، شقيقة حسين الذي أعدم في السعودية في مارس/آذار 2023: “كنّا منهارين، خاصة في غياب جثمان نرثيه ونودّعه. ولا جنازة فيقيمها... في عمان، جلس أفراد أسرتي بصمت في غرفة المعيشة عندما سمعوا الخبر، وصاروا يصرخون كالمجانين. هذا المشهد مرّ قلمي”.

استخدام عقوبة الإعدام ضد الأقلية الشيعية إلى جانب جرائم المخدرات، يشير تحليل منظمة العفو الدولية إلى استخدام عقوبة الإعدام على نحو مثير للقلق البالغ ضد الأقلية الشيعية في السعودية بتهمة ارتكاب جرائم “تتعلق بـ”الإرهاب”؛ ورغم أن نسبة الأقلية الشيعية من مجموع السكان تقدر بنحو 10-12%، فإن أفرادها شكلوا نحو 42% (120 من أصل 286) من إجمالي عدد من أعدموا بتهمة تتعلق بـ”الإرهاب” خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025؛ وينعكس في هذه النسبة القمع السياسي الذي تتعرض له طائفة طالما عانت من التمييز المجحف، حيث كثيراً ما تلاحق السلطات المنخرطين في المعارضة السلمية باعتبارها “إرهاباً”.

إن عقوبة الإعدام هي أقصى العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة، ولا ينبغي استخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

كريستين بيكرلي ورغم الإصلاحات القانونية الأخيرة الرامية للحد من استخدام عقوبة الإعدام في القضايا التي يكون الجناة فيها من الأطفال، أي ممن تقل أعمارهم عن 18 سنة، وقت ارتكاب الجريمة المزعومة، فلا يزال سبعة شبان يواجهون خطر الإعدام، كان بعضهم لا يتجاوز عمرهم 12 سنة وقت ارتكاب الجرائم المزعومة؛ وأعيدت محاكمة أربعة منهم مؤخراً، فحُكم عليهم بالإعدام مرة أخرى. وتوقيع عقوبة الإعدام على أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً وقت ارتكاب السلوك الجنائي المنسوب إليهم محظور حظرًا باتاً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل التي تعد السعودية من الدول الأطراف فيها.

وقالت كريستين بيكرلي: “إن عقوبة الإعدام هي أقصى العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة، ولا ينبغي استخدامها تحت أي ظرف من الظروف. وإلى جانب إصدار قرار فوري بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام مؤقتاً، ريثما يتم إلغاء هذه العقوبة بصورة كاملة، يجب على السلطات تعديل القوانين الوطنية بهدف حذف عقوبة الإعدام منها، وتخفيف جميع أحكام الإعدام”.

“ويجب على حلفاء السعودية في المجتمع الدولي بذل ضغوط ملحّة على السلطات السعودية لحملها على وقف فورة الإعدامات، والوفاء بالتزاماتها الدولية حيال حقوق الإنسان”.

ناجي فتيل معلقاً على تهجير الشيعة “نحن اصل البلد”

أكد الناشط الحقوقي ناجي فتيل أن أبناء الطائفة الشيعية في البحرين يتعرضون لتحرير مستمر واستهداف منظم، محملاً الدولة مسؤولية الشرح الطائفي القائم نتيجة ما وصفه بخطاب التخوين والاثهومات المتواصلة بالعمالة والانتماء للخارج.

وقال فتيل: “هناك شرح حاصل، والسبب فيه هو سياسات الدولة، من خلال التحريض الدائم والمستمر على أبناء الطائفة الشيعية. يقولون إننا مجنونون... نحن الأصل في هذا الوطن”.

وتابع: “نحن لم ننتقل من مكان إلى آخر، بل سنة وشيعة متعايشون في هذا المكان منذ قرون، لكن الأزمات السياسية المتعاقبة والانتهاكات المتكررة أدت إلى هجرات جماعية، بعضها قديم وبعضها لا يزال قائماً حتى اليوم، نتيجة استهداف مباشر لأبناء الطائفة الشيعية”.

وأضاف: “الناشط يوسف المحافظة وغيره لم يغادروا البلاد اختياراً، بل أجبروا على ذلك لأنهم لا يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم أو يطالبوا بحقوقهم داخل وطنهم”.

وأوضح أن المطالبة بالحقوق لا تعني الخيانة، بل هي تعبير عن الوعي والحرص على مستقبل البلد، قائلاً: “من يطالب اليوم بتطبيق القانون وحقوق الإنسان يُسجن، أو يُضيق عليه، أو يُهجّر، مع أن هذه المطالب تصب في مصلحة الجميع”.

وأشار فتيل إلى أن التحريض الطائفي يُمارس علناً من قبل شخصيات إعلامية معروفة في الصحف والتلفزيون، قائلاً إنهم “يحرشون على أبناء الطائفة الشيعية بشكل مباشر، وبالهمز واللمز”. وختّم بقوله: “إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فسبؤول إلى ما لا يُحمد عقباه... ونحن لا نتمنى ذلك” داعياً الدولة إلى مراجعة سياساتها، ومحاسبة من يحرضون طائفيًا ضد مكّون أصيل من أبناء الوطن.

وكانت السلطات قد أفرجت عن فتيل بعد حوالي 11 عاماً من سجنه ضمن عفو ملكي صدر يوم 8 أبريل 2024 وشمل أكثر من 1500 سجيناً بينهم العشرات من المعتقلين السياسيين.

جدير ذكره أنّ السلطات اعتقلت فتيل في عام 2013 وحكمت عليه محاكم بحرينية لاحقاً بالسجن 25 عاماً و6 أشهر في ثلاث قضايا سياسية مرتبطة بنشاطه الحقوقي.

وخلال فترة سجنه، تعرّض فتيل للتعذيب وإساءة المعاملة.



مشروع الحرّيات قادم، والنخب المثقفة مطالبة ببث الوعي والأمل

ثباتهم وتشبثوا بقيم النضال من أجل الحرّية. ومثل هؤلاء لا يفصل بين تحرير فلسطين من الاحتلال وإنقاذ الشعوب من الاستبداد. ومن هنا تعمقت في الأمة الرغبة في تبني قضية فلسطين لأنها رأت فيها طريقاً للحياة والبقاء في ظل روح مفعمة بحب الحرّية مهما كان ذلك مكلفاً.

مطلوب من النخب المثقفة والناشطة العمل في مجال ترويج قيم الحرّية والعدالة والنضال، ودفع الجماهير للانتباض عن إملاءات أجواء الاستسلام التي تبثها أنظمة الاستبداد وداعموها في الغرب. مطلوب من هذه النخب تأكيد خطر الاحتلال على قيم الحرّية والتنمية والتطور والبناء، وأنها طريق لكسر إرادة الأمة وتدمير قدرتها على إعادة بناء الذات وتطوير الإمكانيات التي تؤهلها لخوض معركة الكرامة والتحرير. وهناك مجال واسع للأدباء والمفكرين لتقديم مواد "نضالية" تهدف لإيقاظ الشعوب وإعادة صياغة الفكر لدى قطاع واسع من الشباب الباحث عن فرص جديدة للعبء والمشاركة في العمل الجبهوي في معركة الهوية التي لم يخمد أوارها قط. إن الصراع من أجل ذلك يمكن إدراجه ضمن منظومة العمل المقدّس الذي يحمي الإنسان وكرامته ويحفظ له حرّيته. وما أعمق رغبة الأجيال الناهضة من أبناء الأمة في ممارسة دور يساهم في تعميق الشعور بالانتماء والحفاظ على الهوية. فما دام الاستعداد للتضحية والعبء والفداء قائماً فلا مجال للتشاؤم أو التراجع أو التخلي عن قيم الحرّية وحماية الحقوق والنود عن الأوطان والتصدي للاحتلال، والسعي لتحييد مشاريع الغزو الثقافي والتصدي للحرب الناعمة الهادفة لترويج روح التراجع ومهادنة الظلم والاستبداد والاحتلال.

كل ما سلف صحيح، ولكن الأهم توفر بيئة محلية وإقليمية تشجع الاستقرار والأمن الناجمين عن رضا الناس واقتناعهم بالوضع الذي يعيشونه. فإن لم يكونوا راضين عن أوضاع بلدانهم خصوصاً في مجالات الحرّية والشراكة السياسية والتمثيل الشعبي، فسوف يظل الأمن سراباً يستهوي الكثيرين ولكنه بعيد المنال.

لذلك لن يتوقف الحراك الشعبي في البحرين وبقية الدول العربية، الهادف لتحقيق تحول سياسي ذي معنى ومحتوى. فإذا كانت قوى الثورة المضادة قد تمكنت من إخماد الحركات الشعبية قبل أن تحقق أهداف التحول الديمقراطي، فإنها لن تنجح في كل مرة، ويكفي أن تنتصر الشعوب مرّة واحدة، عندها سوف يتحقق التحول الديمقراطي وتغيب عن المشهد السياسي أجهزة القمع التي تعتبرها الشعوب العقبة الأساس لهذا التحول.

شعبنا البحراني أدرك هذه الحقيقة منذ عقود، ولكنه لم يتراجع أو يستسلم للطغيان والاستبداد، وهو أكثر ثقة بحتمية تحقق التحول المنشود، ما دامت روح الثورة تتحرك في أوصال الشباب المتطلع للتغيير والمستعد للتضحية والأمل بغد مشرق.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية

18 يوليو 2025

يمكن الفصل بينهما. من هنا يجدر التوجيّه إلى ضرورة تبني قضية فلسطين ودعمها ضمن مشروع النضال عن الحرّيات العامة والحقوق والممارسة الديمقراطية. وتكفي الإشارة إلى تنامي الدعم الشعبي في الغرب لقضية فلسطين، برغم الانحياز السياسي والإعلامي ضد القضية. وتمثل يقظة الشعوب الغربية دليلاً على دور الحرّيات العامة والممارسات الديمقراطية وحكم القانون في يقظة المشاعر والقلوب والتمرد على القيود التي تفرضها أنظمة الاستبداد على شعوبها. ويدرك شعبنا البحراني هذه الحقيقة، إذ أدرك بوضوح أن دوره القومي التحرري لا يتحقق إلا بتحرّره من القيود التي يفرضها الاستبداد. كما أدرك دوافع بعض الأنظمة العربية للتطبيع مع كيان الاحتلال، ومنها نظام الحكم الخليفي الراجح على صدور البحرانيين. فهذا النظام يعتبر من أوائل الحكومات التي هرعت للتطبيع مع المحتلّين، واستقبلت وفودهم في المنامة وأعلنت احتضانها ما يسمى مشروع الديانات الإبراهيمية الهادف لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الإسرائيليين.

لذلك فإن مسؤولية توعية الجماهير بضرورة التغيير من جهة وتعميق الانتماء للأمة والإنسانية من جهة ثانية ضرورة تفرضها الرغبة في الحرّية. هذه الحرّية قيمة متكاملة لا يمكن تقسيمها أو تخصيصها بوضع دون آخر. فحرّية فلسطين تتناغم مع حرّيات الشعوب العربية، فهي تجسيد لإرادة الوجود لدى البشر، وتعبير عن استرخاض الغالي والنفيس من أجل تحقيق ذلك الوجود. ولذلك التقت إرادة شعوب الأمة على وجوب العمل من أجل تحرير فلسطين والتصدي للاحتلال وداعميه. وأصبح واضحاً مدى استيصال أهل فلسطين في الدفاع عن أرضهم وحرّيتهم وكرامتهم.

البعض ينظر للنصف الفارغ من الكأس ليوصل نفسه إلى قناعة باستحالة التحرير أو التصدي للاحتلال، وبمرور الوقت يجد نفسه سلبياً تجاه القضية، منحازاً لجهة الاستسلام والخضوع لما يعتبره أمراً واقعاً. وما أكثر الذين شغلته شؤون حياتهم عن القضية، ورأوا راحتهم في الصمت والابتعاد عن خط المواجهة. وبذلك تكوّن مجتمع مستعد للخضوع والخنوع لحكم الطواغيت الذين يعتبرون قضية فلسطين مرتعاً خصيباً للثورة والثائرين، ومنهالاً يكرع منه المناضلون نخب النضال والصمود في زمن تراجعت فيه قيم التصدي والثبات. وما أكثر الذين حافظوا على

في ظل الأوضاع الإقليمية التي تهيمن على الشرق الأوسط تبدو آفاق التغيير السياسي محدودة، وتتلشى الآمال في نفوس البعض باحتمال تحقيق شيء مما قامت ثورات الربيع العربي من أجله. لكن الملاحظ بشكل واضح أمران لا يستقيمان معاً، ولا بدّ لأحدهما من التغلب على الآخر:

الأول: استفحال الوجود الصهيوني في ظل الدعم الأمريكي المتصاعد لكيان الاحتلال، خصوصاً في ظل رئاسة دونالد ترامب الذي لا يحمل من القيم الإنسانية الشيء الكثير. هذا النفوذ يتوسع مع تنامي رجحان الكفة العسكرية الإسرائيلية وتراجع إمكانيات مواجهتها. فمن قضية البيجرات إلى اغتيال الشخصيات القيادية والعلمية في إيران وبعض الدول العربية، يظهر التفوق العسكري الإسرائيلي وكأنه قد حسم الصراع في المنطقة لصالح النفوذ الإسرائيلي إلى الأبد. وبموازاة ذلك ثمة رأي يقول أن هذا التفوق إنما يعود للدعم الأمريكي المطلق الذي توفره إدارة البيت الأبيض في ظل رئاسة ترامب من جهة، وتراجع مواقف الحكومات العربية في مجال الصراع مع "إسرائيل" من جهة أخرى. ويتضح ذلك بشكل أوضح من هيمنة حالة اللامبالاة في مواجهة القتل الجماعي اليومي الذي تمارسه قوات الاحتلال وهي ظاهرة غير مسبوقه في الصراع، إذ لم يحدث من قبل أن استمر قتل ما يصل إلى مائة شخص يومياً بشكل مستمر منذ شهرين.

الثاني: استمرار الرفض الشعبي العربي للمشروع الصهيوني بشكل ليس فيه لبس أو غموض، وإن حاول بعض الأنظمة العربية إظهار الأمر على غير ذلك. فما تشهده غزة من صراع متواصل فشلت "إسرائيل" في حسمه لصالحها بشكل كامل، يؤكد استمرار نبض الحياة في أوصال القضية، خصوصاً مع تصاعد الضحايا في صفوف المحتلّين من جهة، وتعمق النزاعات الداخلية ضد شخص نتياهو وسياساته الداخلية وسلوكه الشخصي. يضاف إلى ذلك استمرار وهج قضية فلسطين على الصعيد الدولي. وقد كشف المهرجان الغنائي البريطاني في جلاستونبري الشهر الماضي عمق الدعم الدولي للقضية، وقدرته على اختراق الحواجز التي تفرضها السياسات الغربية بين الشعوب. فقد رُفِع العلم الفلسطيني وهتف المغنّون والمشاركون معاً هتاف "الحرية لفلسطين"، وكان ذلك خارج التوقعات.

إنها الحقيقة التي تخترق الحجب وتتحدى محاولات حجبها. ويمكن الادّعاء هنا أن السياسات الهادفة لتغييب قضية فلسطين عن الوعي الجماهيري العربي ربما ساهمت في إضعاف الوهج الشعبي لدعم تلك القضية، ولكنها لم تستطع إزالتها بشكل كامل. بل إن هناك تمازجاً بين تلك القضية ومسألة الحرّيات العامة في البلدان العربية. وليس غائباً عن الوجدان الشعبي أن من أسباب تراجع تلك الحرّيات قناعة دول "العالم الحر" بأن انتشارها سيفتح الباب على مصراعيه لدور شعبي عربي واسع لصالح القضية. فالتحرر من الاحتلال وتنامي الحرّيات العامة مرتبطان ولا



شراء الموقف الأمريكي بأموال الشعب

البقية من صفحة 1

إنها الفطرة التي تصرّ على الحياة بأي ثمن، وتؤمن بحتمية انتصار الحق ولو بعد حين، وانحار الباطل مهما بدت قوته الظاهرية التي سرعان ما تتلاشى أمام إصرار الشعب وإخلاصه وتضحياته. فلنضال من أجل الحرّية في البحرين يمتد في عمق التاريخ المعاصر. وتوثق السجلات الرسمية خصوصاً البريطانية والكتب التاريخية حقاً مشرقة من ذلك النضال الذي شاركت فيه أجيال متعاقبة. ذلك النضال الذي بدأ في عهد الحماية البريطانية وكان في بداياته احتجاجاً على الدور البريطاني في دعم الاستبداد القبلي في المنطقة، لم يتوقف منذ أكثر من مائة عام، وشمل أغلب بلدان الخليج، وكانت البحرين في طليعة تلك الدول. وقد استخدم البريطانيون القوة أحياناً لقمع الاحتجاجات والانتفاضات، كما فعلوا في العام 1956 عندما أنزلوا قواتهم إلى الشوارع في مطلع نوفمبر من ذلك العام عندما حدث العدوان الثلاثي على مصر بعد إعلان تأميم قناة السويس، فخرج البحرانيون في تظاهرات عارمة ضد ذلك العدوان. كان التدخل البريطاني شاملاً. فبعد قمع المتظاهرين تم اعتقال قادة هيئة الاتحاد الوطني التي تزعمت الحراك الشعبي، قام البريطانيون بنفي ثلاثة من قادتها إلى جزيرة "سانت هيلانة" في المحيط الأطلسي وبقوا هناك من يناير 1957 حتى يوليو 1961. وبعدها حدثت انتفاضة الطلاب في العام 1965، وأدى تدخل القوات البريطانية لقمعها إلى استشهاد عدد من المتظاهرين، واعتقلت عناصر معارضة محسوبة على الاتجاه اليساري آنذاك. وتؤكد وقائع التاريخ أن القمع لم يمنع المواطنين من الاحتجاج والتظاهر، فقد اعتادوا حضور الميادين هاتين من أجل الحرّية بدون توقف. وتمثل ثورة 2011 أكبر حضور وطني ميداني يهدف للتغيير، ويتعرض للقمع الرهيب الذي أدى لإزهاق مئات الأرواح خلال العامين الأولين من اندلاع تلك الثورة. وما تزال ذبولها مستمرة حتى الآن، حيث يبرز المئات من النشطاء والرموز في السجون الخلفية ويتعرضون لأشنع أصناف التنكيل والاضطهاد. إنه تاريخ مشرق من نضال شعب رفض الاستعباد أو الاستسلام لطغمة فاسدة احتلت البلاد بدعم الأجانب، وما يزال وجودها معتمدا عليهم.

عندما زار ولي العهد الخليفي واشنطن الشهر الماضي قرّر أن يدعم أمريكا بـ 17 مليار دولار، وهو ما يفوق ميزانية البلاد وما ينقل كاهلها ويؤذي إلى تراجع المستوى المعيشي للسكان. فماذا يعني هذا "الكرم" الخليفي؟ ألم يكن الأجدر أن تقدم هذه الأموال للجياع في غزة الذين ينظرون جوعاً؟ أليس الأهم

هتاف الحرّية في مسمع الزمن

لك الله يا من بالدماء تعطّرا
فأنت أمير القوم حتى مقيداً
شمخت كما الطود الرفيع تسامياً
علمت بأن المجد دربٌ معبّدٌ
يتوق له الأحرار فكرًا ومنهجًا
أتبسم في يوم الكريهة واللظى
علت في سماها أنجمُ النحاس خلسة
رويدك، لا تهرب من الموت لحظة
على هامة التاريخ لاحت علامة
أترضى حياة ليس فيها كرامة؟
سلامٌ على رمز الصمود فإنه
وقفت بأعتاب المنايا مشمراً
تلملم من تلك البقايا مواقف
فمشوارك الثوري يمتد لم يزل
ودربك من وحي الحسين معبّدٌ
فسرت به تطوي الفيافي مجاهداً
سألت القوافي عن أهازيج فتية
فقد كان شعر الصامدين ملاحماً
فأدركت أن الشعر روح ومخلّبٌ
وأن قوافيه لها وقع عاشق
لعمرك قد كانت حياتك قصة
رأيتك عملاقاً تفيء بظلمه
فياك أن تنسى نضالك لحظة
أحبّك يا رمز الوفاء لأنني
قرأت بسيماك الوجود نضارة
فعش يا حبيب القلب حرّاً كطائر
لقد كنت نورا في السجون ولم يزل
سلامٌ على من في يديه سلاسل

شهيديا ومن ثوب الكفاح تدثرا
تمنيت أن تغدو الشهيد المعقراً
وفي قلبك الولهان كنت موقراً
بشوكٍ ولكن للعلي كان معبراً
على جانبيه كلُّ قنٌ تقهقرا
بحربٍ بها سالت دماؤك أنهرا
فطافت بها الأرواح ثملت لثنحرا
فقد خطّه الرحمن حتماً مقرّراً
بأنّ على من لا يرى الحق محجراً
وهل نالها من كان في الحرب مدبراً
برغم التحديّ كان والله أقدرأ
ذراعيك ما أحلى الشجاع المشمرا
لتصعد آفاقاً وتقطع أبحرا
وقلبك من حقد وكره تطهّرا
راه طريقاً للشهادة أقصرا
لتصلح ما قد أفسدوا وتعمّرا
لعلّ لها في الشعر وزناً وأبحرا
تغنّت بها الثورات والناس أدهرا
يعانق فيه القلب خلاً موقراً
وأوزانه كانت قريضا مؤثرا
وسوف يرى التاريخ فيها تدبّرا
جحافل شعبٍ يرتقي فيك منبرا
فقد كنت مصداق النضال وأكثرأ
وجدتك مظلوماً وطوراً مهجّراً
وفيها نسيم من جواك تعطّرا
يطوف بأحياء البلاد مكبّرا
بتلك الليالي الدامسات منوّرا
ولكنه رغم الأذى قد تحرّرا

أن يعيش المواطنون مستوى إنسانياً من العيش بدلاً من تبديد أمواله لاسترضاء أمريكا لكي تحمي نظام حكم آيل إلى السقوط؟ ماذا لو استثمرت هذه الأموال في تنمية الشعب والبلاد وإطعام الجياع؟ أليس ذلك أكثر ضماناً للحكم الخليفي من شراء رضا أمريكا؟ لماذا لم تستخدم تلك الأموال لسد بعض ديون البلاد التي بلغت أكثر من 40 مليار دولار؟ ما الحكمة أن تقدم دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها الأصليين المليون إنسان دعماً بهذا الحجم لدولة عظمى تكبرها مئات المرات بشريا واقتصادياً؟ إنه الهلع المهيم على الروح الخليفية نتيجة الظلم والاستبداد، وإنه الخوف من المستقبل المظلم الذي ينتظر كل طاغية ومستبد يخشى انقراض شعبه عليه بسبب سياساته القمعية التي جعلت سجون البلاد مكتظة بنازليها من الشباب والأطفال. هذا الوضع تجسيد لما بلغته البلاد من تراجع اقتصادي وسياسي يعلم الطاغية أن عليه أن يدفع ثمنه، فهرع لشراء مواقف الدول الكبرى على أمل الدفاع عنه من غضب الشعب، ونسي قول الله تعالى: "إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر". فما دام الشعب بالمرصاد للنظام الفاسد فلن يكون الديكتاتور بمامن من غضبه، ولن يستطيع أحد إنقاذه، لأن أخذ الله أليم شديد: "وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذته أليم شديد". ندعو الله سبحانه وتعالى أن يحمي شعبنا من الظلم والاستبداد والتدخلات الأجنبية، وأن يفيها شرور الطغيان والنتائج القاتلة لسياساتهم سواء بالظلم أو السجن أو القتل أو التجويع.

